

خامساً: الاقتصاد الإسلامي

التنمية الريفية في الاقتصاد الإسلامي

إعداد

أ. د. محمد بن سعيد ناحي الغامدي

أستاذ الاقتصاد الإسلامي

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى

التنمية الريفية في الاقتصاد الإسلامي

إعداد

أ. د. محمد بن سعيد ناحي الغامدي

ملخص البحث:

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى وبعد
يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل موضوع التنمية الريفية كفرع من فروع التنمية
الاقتصادية على اعتبار القيام بذلك من أهم الأهداف التي تتجه إليها معظم خطط التنمية
وبرامجها في الكثير من دول العالم.

هذا وقد حاول البحث دراسة هذا الموضوع وتأصيله من وجهة نظر الاقتصاد
الإسلامي من خلال محاور عدة بدأت بتأصيل المفهوم، ثم الأهمية، ومجموعة الأهداف
المختلفة التي تسعى إلى تحقيقها التنمية الريفية، ومتطلباتها ووسائلها، ودور الإنسان في
تحقيقها من خلال تعزيز مشاركته في اتخاذ القرار وكل ذلك تحليليا على مجموعة من الدول
العربية، ومساهمات البنك الدولي في جهود التنمية الريفية، وانتهى البحث إلى خاتمة
تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

والله من وراء القصد

Summary of research

Praise be to Allah, and enough prayer and peace upon His slaves who are chosen after.

This research deals with the study and analysis theme of rural development as a branch of the branches of economic development on the grounds to do so from the most important goals towards which most of the development plans and programs in many countries of the world.

This research has tried to study the subject and indigenize from the viewpoint of the Islamic economy through several issues began radicalized the concept, and importance, and set different goals that seek to achieve rural development, and requirements and means, and the role of human achievement through the promotion of participation in decision-making and all that the analytical group of Arab countries, and the contributions of the World Bank in rural development efforts, and the answer came to a conclusion included the most important findings and recommendations.

The God of the intent behind

المقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده. وبعد:

مما لا شك فيه أن موضوع التنمية الريفية من الموضوعات الهامة لأنه يتوجه إلى إحداث تغيرات جذرية في بنية وتركيب وطبيعة الأرياف في معظم الدول الإسلامية وإرساء الوسائل والأساليب والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية التي تعمل على تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتلك الفئة من السكان، والاستفادة بشكل عملي من الطاقات والموارد وإرساء مبادئ المشاركة الشعبية لسكان الريف وما يترتب على ذلك من فوائد تصب جميعها في مصلحة الريف وسكانه، وفي هذا السياق جاء موضوع هذا البحث ليناقدس ويحلل بشكل خاص ذلك وفق مقتضيات الاقتصاد الإسلامي.

أهداف البحث:

يتجه البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

- ١- البحث عن مفاهيم علمية تخص التنمية الريفية.
- ٢- دراسة أهم أهداف التنمية الريفية كجزء من التنمية الاقتصادية.
- ٣- إيجاد الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف.
- ٤- الوصول إلى حلول ممكنة ومعقولة لأهم معوقات التنمية الريفية وصعوباتها.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مؤداها انتشار الكثير من خصائص التخلف الاقتصادي والاجتماعي وغيرها في أرياف الدول الإسلامية وأن هناك وسائل يمكن من خلالها الوصول إلى حلول ممكنة لتلك الظواهر عن طريق زيادة الاهتمام بتنمية تلك المناطق وذلك من الأمور الممكنة.

منهج البحث:

يستخدم هذا البحث مجموعة من المناهج المتداخلة كالاستنباط والاستقراء في تأصيل القضايا من وجهة النظر الإسلامية وكذا المنهج الوصفي في دراسة الظواهر الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية الريفية، والمنهج الإحصائي للتدليل على بعض المعوقات من خلال إيراد بعض الإحصائيات.

جديد البحث:

في كونه يتناول بالبحث والتحليل والمقاربة، وأيضا الاهتمام اللائق بتنمية الأرياف وتوجيه مزيد من الاهتمام لها في ضوء الدعم الأكيد من توجيهات الإسلام في هذا المجال كما هو في غيره، ولأن هذا الموضوع من الموضوعات الهامة عندما يصل الحديث إلى اهتمام التنمية الاقتصادية عموما بقضايا التوازن الإقليمي بالذات، وعلى اعتبار ذلك هدف من الأهداف التخطيطية التي تسعى إليها كثير من الدول حتى وإن كان من الناحية العامة أو النظرية على الأقل، ويتمثل فيما سبق جديد الموضوع وعليه تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثمانية فروع وخاتمة على النحو التالي:

الفرع الأول

(مفهوم التنمية الريفية)

يتناول علم الاقتصاد الإسلامي في أدبياته المختلفة مفهوم التنمية في أبعاد شمولية توازنه مستدامة محافظة على الإتقان والتعاون والإحسان والتغيير الجذري لكافة البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية والثقافية والحضارية وغيرها^(١) وفي أبعاد مختلفة وعامة درج الكتاب في هذا المجال على إرساء المفهوم القرآني كأساس والاعتماد عليه في تطوير تلك المفاهيم بما يرقى إلى التوجهات العامة في قضية الأعمار التي سار عليها الفكر الإسلامي منذ انطلاقه في صدر الدولة الإسلامية وتشكل الدولة وقيامها بالخدمات الأساسية لها وفق الأطر المتعارف عليها في هذا المجال فقد قال جل من قائل عليما ((هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها... هود ٦١)) أي طلب عمارتكم لها والطلب المطلق من الله تعالى في رأي بعض المفسرين^(٢) دال على الوجوب الذي يثاب فاعله ويعاقب تاركه ومنذ تلك الأزمنة الغابرة والفكر الاقتصادي الإسلامي في مجال التنمية يجررها من قيود المادة ولا يتجاهلها.

وبالرغم من ذلك كله إلا أن الأمر لا يمنع التعرض لبعض المفاهيم في هذا الصدد ومحاولة موائمة مفهوم علمي دقيق لمثل هذا النمط من أنماط التنمية يتوافق مع اتجاهنا في التحليل الاقتصادي الإسلامي غير متناسين التردد في المواقف الفكرية بين الكتاب في الوصول إلى تعريف مقبول كون ذلك لا يخص التنمية كفرع من الاقتصاد الكلي، ولكن يخص كافة فروع العلوم الاجتماعية لا الاقتصاد فحسب على ما هو متعارف عليه فيما يعرف بزوايا الرصد واستنطاق المفهوم، إذ نجد جملة من المفاهيم

تنطلق من نقطة ما وتتجه إلى آخر رغم اختلاف مدلولات مفاهيمها، وهذا يصدق على التنمية عموماً، والتنمية الريفية موضوع بحثنا خصوصاً مما يجعل الوصول إلى المفهوم الأولى بالقبول والدقة أمراً في غاية الصعوبة.

من التحليل المتقدم يمكن أن نخلص إلى مجموعة من المفاهيم اللغوية والعامة أيضاً تتصافر جميعاً في الوصول إلى ما يمكن تسميته مفهوم مقارب للتنمية الريفية في ضوء الاقتصاد الإسلامي.

أولاً: المفهوم اللغوي^(٣):

الريف: الخصب والسعة في المأكل، والجمع أرياف، وفي الحديث: ((تفتح الأرياف فيخرج إليها الناس))، وهو كل أرض فيها زرع ونخل، وقيل: هو ما قارب الماء من أرض العرب وغيرها، وتريف القوم صاروا إلى الريف.

ثانياً: بعض المفاهيم العامة:

درجت الكتابات على التصنيف في الوصول إلى محتوى لهذا المفهوم فبعضها ذكر الريف صراحة وإلى هذا نتجه والبعض الآخر يلصقه إطار بمفاهيم القروية إلا أن هذا لا يمنع من التعرض لبعض تلك المفاهيم، وتوصيف محتوياتها كي يعيننا ذلك إلى الوصول إلى تشكيل تعريف علمي يحيط بكافة ما نتوخاه من التنمية الريفية بعد اهتمامات سابقة في هذا الحقل - التنمية الاقتصادية وتخطيطها - جاوزت ربع قرن. ونوالي هنا استعراض بعضاً من تلك المفاهيم:

عرفت التنمية الريفية بمعناها الواسع بأنها: تنمية موارد البيئة خارج المناطق الحضرية زراعية ورعوية لتوفير الغذاء ومصادر الطاقة والحد من الهجرة، كما أنها

تحتوي مفهوما مركبا ومعقدا لا يقف عند مجال واحد بل يشمل كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ، وعرفت بأنها تعني تحسين ظروف معيشة السكان الاجتماعية والعلمية والصحية وتطوير مهاراتهم المعرفية والفنية وتمكينهم من الاستغلال الأمثل لمواردهم الاقتصادية وضمان حقوق الأجيال اللاحقة، كما أنها تعني التحسن الكمي والنوعي للأنشطة الاقتصادية في الريف وضمان استدامتها، ويرى البعض أنها ظاهرة متشابكة تعمل على تنمية موارد الأرياف ومحاربة الفقر والمشاكل المرتبطة بالريف، فضلا عن ذلك تشكل التنمية الريفية سلسلة متصلة شاملة مركبة ومستمرة لكافة التحولات الهيكلية المعينة على النهوض بالأرياف واستغلال مواردها الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية وجاذبية العمل بالأرياف، وهناك من يرى أنها ذلك المفهوم الذي يتضمن بذل الجهود لمساعدة الفقراء والنهوض بهم ليشمل تلك القطاعات الاقتصادية ذات الصلة بمناشط الريف، وعرفت أيضا بأنها تتضمن تنمية الإنسان والمواد الطبيعية وتحقيق الرفاه والعدل الاجتماعي لسكان الريف^(٤).

حاصل الأمر أن الرابط بين هذه التعاريف (المفاهيم) تركيزها على أبعاد مادية تتجه في الأساس إلى جعل سكان الريف في وضع لائق من المعيشة والمهارات والمشاركة، علاوة على حسن الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وتحسين نوعية الأنشطة الاقتصادية.

ولمؤاممة ومقاربة المفاهيم السابقة وبالنظر إلى بعض الاتجاهات التي تحاول إبراز جوانب أخرى في المفهوم من خلال الخصائص المختلفة لموضوع البحث يمكن النظر إلى التنمية الريفية من خلال خصائصها أيضا على النحو التالي:

- (١) الهدف الأساس لعمليات وبرامج التنمية الريفية تنصب بصفة أساسية على سكان الريف.
- (٢) الاهتمام الملائم بالجهود المحلية في الاستخدام الأمثل للموارد الريفية الحالية والاحتمالية.
- (٣) ضرورة رفع المستوى المعاشي للريفيين وتوفير الخدمات الملائمة لهم للحد من هجرتهم وبالتالي تريف المدن.
- (٤) التنسيق الملائم بين الجهود المختلفة وبمشاركة سكان الريف في اتخاذ القرار.
- (٥) تصنيف سكان الريف وتوجيه الاهتمام المتزايد إلى الفئات الأكثر فقرا.
- (٦) التنمية الريفية قضية كافة المعنيين بها من ريفيين ومخططين ومتخذي قرار.

ثالثا: حول المفهوم الإسلامي للتنمية الريفية:

لم يغفل الإسلام أبدا أمر الحياة الإنسانية بمجالاتها المتعددة والمتشعبة سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم خلقية أم إدارية... الخ بل وضع لكل أمر من الأمور ما يناسبه وما يحتاج إليه ومن ذلك موضوع التنمية الريفية التي يمكن تصور ملامح المنهج الإسلامي لها وفق التحليل التالي:

بداية ينظر الإسلام إلى التنمية الريفية على اعتبارها فرع من التنمية الاقتصادية ذات الأبعاد العقائدية والخلقية والمادية الشاملة، التي ترتبط بخصائص أساسية كالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، والشمول والتوازن، وتحسين مستوى المعيشة من خلال الارتقاء بمستوى الدخل الفردي ومتوسط نصيب الفرد فيه، ناهيك عن قضايا التغيير الهيكلي في البنى الاقتصادية والاجتماعية... الخ وعليه فإن توفر مثل

هذه الخصائص في الكل أي التنمية الاقتصادية يجب أن يتواجد في الجزء أي التنمية الريفية^(٥).

من التحليل المتقدم يتجه الإسلام في النظر إلى موضوع التنمية الريفية من مفهوم شمولي لا يركز على الشمول المكاني فقط بل ينطلق أيضا إلى الشمول الفكري، والعدالي والقطاعي في ضوء الرؤية التوازنية المحيطة بالعملية التنموية برمتها، فلا يفضل بداية إقليم على إقليم ولا منطقة على أخرى، بل يجب الاهتمام بها جميعا في ضوء التوازن المتعارف عليه والذي لا يقضي بالتساوي في توزيع استثمارات الخطط بين القطاعات والمناطق بل في ضوء إرساء مبدأ الأهمية النسبية في هذا المجال.

أخيرا يمكن النظر إلى التنمية الريفية في الاقتصاد الإسلامي في ضوء رؤية منهجية شاملة^(٦) تركز على كافة الأبعاد بما يجعل من تعريفها على اعتبارها فرع من التنمية الاقتصادية يتوخى خصائص مفاهيمها المختلفة ويعمل بصفة مستمرة على زيادة الاهتمام بالأرياف داخل أية دولة ويرتقى بمستويات معيشتها وواقعها الاقتصادي مع بذل الجهد الملائم في استخدام موارد الريف والحد من هجرته وفقا لتعاليم الإسلام، ويركز هذا التعريف على الأبعاد المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في وضع عقائدي إنساني شمولي توازني لا مادي تنحصر لديه حقيقة العالم في ماديته ويرقى إلى تطبيق مفاهيم الإسلام في هذا المجال.

وعليه نرى أن التنمية الريفية في مفهومها الشامل تتضمن عددا من الأبعاد لعل

أهما:

(١) البعد الاقتصادي الذي ينصرف إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي ملائمة، وتطبيق مفهوم التنمية الشاملة المستدامة.

(٢) بعد التنمية البشرية الذي يهدف إلى توفير الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وتدريب وتنمية وتطوير القدرات، وتمكين الفئات المختلفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط إعدادا وتنفيذا ورقابة، واتخاذ القرارات، وإدارة المشروعات الريفية.

(٣) البعد الاجتماعي الذي يعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر وإيجاد السياسات التشغيلية المناسبة في الأعمال الإنتاجية، فضلا عن تضيق الفجوات والقدرات الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الأرياف وتفعيل القدرات التنموية بين الريف والحضر.

(٤) البعد البيئي الذي يهدف إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور بما في ذلك الماء والأرض وما عداها، والكائنات الحية نباتية كانت أم حيوانية وغيرها.

الفرع الثاني

(أهمية التنمية الريفية)

تعد قضية التنمية الاقتصادية عموما والتنمية الريفية كفرع رئيس منها من أهم الموضوعات التي تشغل بال الباحثين والمهتمين بأدبيات التنمية في إطارها الأكاديمي ويتعدى ذلك الاهتمام إلى رجال الحكم وصناع القرار والمخططين في كثير من دول العالم، يعود ذلك مبدئيا إلى كون التنمية الريفية وكذا الزراعة تشكلا تكاملا فنيا لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة يكتب لها النجاح، إذ أن تأمين الغذاء والخدمات

الأساسية الأخرى لسكان الريف مطلب من المطالب الأساسية التي درجت عليها إستراتيجيات التنمية الريفية.

إن التنمية الريفية من العمليات التي تعمل على تنسيق الجهود المختلفة لكافة الفعاليات من قطاع عام وخاص، وتستهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المختلفة؛ لأن التنمية الاقتصادية عموماً تستهدف تحسين الوضع المعاشي وإشباع الحاجات المادية والاجتماعية للإنسان (غذاء، صحة، تعليم، سكن، عمل)؛ فالتنمية هدفها وصانعها الإنسان، وتنمية الريف هامة لا تحفى على النظر الرشيد، إذا ما تم وضعها في السياق الصحيح.

وعليه نرى أن التنمية الريفية لها اولوية في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية تسعى بشكل أو بآخر إلى تحقيق نوع من التوازن في بعده المناطقي (المكاني)، بين أجزاء وربوع الاقتصاد القومي المختلفة فذلك من الناحية العلمية والإستراتيجية هدف رئيسي من أهداف التنمية الاقتصادية، وعليه تبنى مفاهيمها المختلفة في مستوياتها الأولية.

وتأكيداً على ما سبق وللمزاوجة بين التحليل واستخدام المؤشرات التي تعين على تصور هذه القضية رغم وضوحها نسوق النقاط التالية^(٧):

(١) من خلال لغة الأرقام التي تبدو مخيفة إلى حد بعيد إذ يعيش حوالي (٢, ١) مليار نسمة بأقل من دولار واحد في اليوم، يقطن أكثر من ثلثي هؤلاء في المناطق الريفية معتمدين على الزراعة كمصدر رئيس للدخل، وإذا كان الهدف المعلن حسب خطة الأمم المتحدة يتجه إلى تخفيف نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام (٢٠١٥م) فذلك يعني حتمية الاهتمام بدرجة أكبر بقطاع الزراعة والتنمية

الريفية والبحوث المنهجية وتوفير الخدمات الأساسية لسكان الريف من طرق وصحة وتعليم.

(٢) أغلب سكان العالم وخاصة ما يسمى بالدول النامية والدول الإسلامية جزء كبير منها يعيشون في الريف، فضلا عن كون متوسط نسبة سكان الريف في الوطن العربي يبلغ بين (٦٠ إلى ٨٥ ٪) من جملة السكان.

(٣) أوضحت عمليات المسوح الإحصائية التي أجريت في بعض دول آسيا وأفريقيا أن ما بين (٧٥ إلى ٨٥ ٪) من السكان الريفيين يشتغلون بالزراعة أما بقية سكان الريف فيقومون بأعمال أخرى تدخل فيما يعرف بالصناعات الريفية أو بعض مكونات قطاع الخدمات من تجارة ونقل وخلافه.

(٤) نسبة العاملين بالزراعة من جملة عدد السكان الريفيين بلغت ما بين (٤٥ إلى ٧٥ ٪) من الدول العربية.

(٥) زيادة معدل النمو السكاني في أرياف الدول النامية بمعدل مرتفع يصل إلى (٢ ٪) تقريبا بالرغم من معدلات الهجرة المرتفعة من الريف إلى المدن.

(٦) ارتفاع نسبة الأمية في الأرياف، إذ تبلغ نسبة الأمية في الدول العربية (٦, ٧٢ ٪) من جملة عدد السكان في المتوسط، معظمهم من سكان الريف^(٨).

(٧) هناك تفاوت كبير في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفي مستوى المعيشة بين سكان الريف، وسكان الحضر فتدل التقديرات على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في الحضر يبلغ (٤ - ٦) مرات، أكبر من نصيب الفرد في الريف حسب إحصائيات منظمة (الفاو).

(٨) أن أعلى نسبة للفقراء في العالم تعيش في مناطق ريفية، و يقسم تقرير البنك الدولي الخاص بإستراتيجية التنمية الريفية فقراء الريف إلى مجموعات حسب درجة فقرهم، إذ أن هناك فقر كلي معناه أن يبلغ دخل الفرد (٥٠ دولار) فأقل سنويا، وفقر نسبي للأفراد الذين يقل دخلهم السنوي عن نصف متوسط دخل الفرد في دولته، وعليه يمكن تصنيف الدول النامية التي يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة كالتالي^(٩):

(أ) (٨٥%) من الذين يعانون من فقر كلي يعيشون في مناطق ريفية.

(ب) كان للدول النامية بآسيا نصيب الأسد من إجمالي عدد الفقراء، إذ تبلغ نسبتهم إلى جملة عددهم في العالم (٢٧%) تليها إفريقيا بنسبة (١٧%) ثم أمريكا اللاتينية والكاربي (١٣%).

(٩) قصور أنماط التنمية الاقتصادية عموما، والتنمية الريفية خصوصا في كثير من الدول النامية عن مواجهة متطلباتها من الأغذية والتكوين الرأسمالي وغيرها من العناصر الإنتاجية.

(١٠) أن أعلى نسبة للفقراء في العالم تعيش في الريف.

الفرع الثالث

(أبعاد المنهج الإسلامي في التنمية الريفية)

يتجه بعض الكتاب في تعريف التنمية الاقتصادية عموما، إلى أنها عملية لشمل جميع فروع وأجزاء النشاط الاقتصادي، ولا تقتصر على قطاع دون آخر، نظرا لكثرة الارتباطات والعلاقات، المختلفة بين القطاعات الاقتصادية، بحيث يصبح من الصعب

عزل قطاع منها عن الآخر، فهي لا تقتصر على مجال اقتصادي واحد كالزراعة وحدها أو الصناعة وحدها أو على إقليم دون آخر في إشارة إلى الاهتمام الواضح بالريف وتنميته.

ومن الاقتصاديين من يعرف التنمية بأنها عملية مستمرة تتضمن تغييرات هيكلية كبيرة في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، يعمل على تحسين أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة^(١٠)، وهذا يتفق مع التعريف الذي يرى أن التنمية الاقتصادية لا تعني التصنيع وخلق صناعات جديدة فقط، وإنما تتعداها إلى الزراعة والتجارة والخدمات كالنقل والمواصلات.

وتثير بعض التعاريف أيضا إلى أن التنمية الاقتصادية هي: مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تسبب زيادة إنتاجية الاقتصاد ككل سواء كان ذلك في المراكز أو الأطراف وبما يضيف أبعاد تكاملية فنية بين فروع التنمية المختلفة وعلى رأسها تنمية الريف.

ومن المعروف أن أساليب واستراتيجيات التنمية الاقتصادية تتباين في مدى تحقيقها لتوازن القطاعات الاقتصادية، فبينما تراعي بعض الدول هذه العملية من خلال تبني استراتيجية النمو المتوازن، يجنح البعض الآخر إلى عدم مراعاة توازن القطاعات، عن طريق الاهتمام بقطاع قائد كما تقضي بذلك نظرية النمو غير المتوازن، وفي ذلك بعد عن الهدف من تحقيق تنمية ريفية يكتب لها النجاح، إذ أن نجاحها مرهون بمدى تحقق توازن التنمية وشمولها عموما.

إن ما نتوجه إليه أن التوازن المكاني، لا يعني التعادل في توزيع استثمارات الخطط الاقتصادية، بحيث ينال كل إقليم نفس النسبة التي ينالها إقليم آخر، وأن ذلك

من جملة الأمور الفنية التي يحكمها مجموعة من الأوليات والأبعاد الفنية المتعلقة بالسكان، والموارد، ودرجة الأهمية، ومدى التأثير والتأثر، وعملية التشابك القطاعية، والمزايا النسبية وما عداها؛ ولكن المقصود أن تحظى كافة أقاليم الدولة بحظها، أو بالقدر المناسب من جهود التنمية وبرامجها المختلفة، حتى نصل إلى وضع مقبول فيما يتعلق بالتباين، وحتى نتلافى الكثير من المشكلات المرتبطة بالاختلال من هجرة، وضغط على الموارد، والمرافق، وبطالة، وانحراف، وما شابهها.

وإذا كانت الاقتصاديات الوضعية تجاهد في سبيل الوصول إلى قدر ملائم ومقبول من التنمية الريفية، وتجعل ذلك ضمن الأهداف العامة في خططها الاقتصادية؛ فإن الإسلام يعد ذلك من الأمور المرتبطة بالأسس الحاكمة للنظام الاقتصادي، إذ يجعل التنمية الاقتصادية شاملة بخصائص أوسع من تلك المتوفرة في المفهوم الوضعي، المقتصرة على الجانب المادي من الحياة الإنسانية؛ فهي خلقية وروحية ومادية معا، فلا فصل بين المادي وغيره، وهناك تكامل في، وارتباط عضوي بين ما هو دنيوي وما هو أخروي، لأن النشاط الإنساني ينطوي على أعمال روحية وأخروية، ما اتفق مع الشرع القويم.

يقرر ما سبق أن الإسلام اهتم بالعمل، ورعى حوافزه، مادية ومعنوية، وضمن للعامل حق الأجر فور انتهاء العمل لقوله صلى الله عليه وسلم: ((ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، منهم رجل استأجر أجيرا فاستوفى منه العمل ولم يعطه أجره))^(١١)، ودعا إلى النشاط والحركة، ونبذ الكسل، وعالج كافة البواعث النفسية للبطالة بكافة صورها، فرفضها بدعوى التوكل لأن التوكل يتساوق والأخذ بالأسباب لقوله صلى الله عليه وسلم: ((اعقلها وتوكل))^(١٢)، أو التبتل والرهبانية فلا رهبانية في الإسلام، أو احتقارا للعمل وتقليلًا من شأنه، فالرسول صلى الله عليه وسلم رعى الغنم، أو

للأخذ من الزكاة لقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى))^(١٣)، أو لعدم توفره في الوطن لقوله تعالى: ((ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسعة... النساء ١٠٠)) بما يعني مساهمة العمل الفعالة في النشاط الاقتصادي وحصوله على عائد في صورة أجر^(١٤)، وهل التنمية الريفية سوى عمل متقن منظم يتصف بالاستمرارية، والتضامن مع بقية العناصر الإنتاجية، وتشكل محصلة الجهود التي يبذلها المواطنون لمساعدة الدولة، ومشاركتها في تنفيذ وإنجاح خطط التنمية الاقتصادية في المجتمع بأسره، مع أهمية إدراك الفرد وتفهمه لمشكلات مجتمعه، والاشتراك في البحث عن حلول لها ومساهمته الفاعلة في إعداد الخطط التنموية، وتنفيذها وتقييم آثارها ونتائجها^(١٥)، من خلال مشاركته لأن الإنسان هدف التنمية أساساً، وصانعها، وإليه تتوجه جهودها، وبرامجها، ومشروعاتها.

إن المشاركة مبدأً أساسياً من مبادئ التنمية الاقتصادية الشاملة، لأنها تساهم في تحقيق أهداف الخطط الإقليمية، وتفيد من الجهود والإمكانات البشرية والمالية والتمويلية بما يخفف من أعباء الحكومة المالية، ويقضي على السلبية، والتواكلية، والانعزالية، من خلال توثيق الصلة بين الأهالي المشروعات العامة وتنمية الشعور بالمسئولية^(١٦)، وتشجع اعتماد السكان على أنفسهم بصفة رئيسة في إحداث التنمية، يتلزم مع ذلك أهمية تحقيق المناخ الاقتصادي الملائم وتوفير عوامل الجذب في أرياف الدول الإسلامية قاطبة تعينهم في تحقيق ذلك حيث الإسلام المتواصل على الإعمار والتنمية، متمثلة في الخدمات الأساسية من طرق وتعليم وصحة وسكن ومراكز ترفيه ظروف عمل مواتية^(١٧).

إن شمول التنمية الريفية لا يقف عند ما قدمنا بل أنه يتضمن كافة الاحتياجات البشرية المشروعة اقتصادية واجتماعية من مأكلاً وملبساً ومسكناً وتعليم

ونقل وتطبيب وترفيه، ولا يتوقف عند إشباع الضروريات فقط، بل يشمل الحاجيات، والتحسينات، حتى يصل المجتمع إلى الرفاهية التي ينشدها الإسلام، ليس فقط بل يتجاوز ذلك إلى تنمية كافة القطاعات الاقتصادية أولية وصناعية وخدمية فضلا عن قطاعات الاقتصاد الكلي المختلفة عائلية وأعمال وحكومية متوطية في نهاية الأمر تحقيق الشمول بأبعاده العدالةية في ردم الفجوة بين طبقات المجتمع الإسلامي، وتدمج الإسلام في تحقيق ذلك من خلال آليات تنفيذه عديدة على رأسها الزكاة والصدقات والنذور والكفارات والوقف ومال من لا وارث لها وغيرها من الوجائب والوظائف المالية.

ويرتبط بذلك أيضا توازن التنمية الاقتصادية في سائر أرياف الدول الإسلامية فذلك من المطالب الشرعية المستحبة حيناً والواجبة حيناً آخر عندما لا يتوافر الاهتمام الكافي والعناية اللازمة بتلك الأرياف كرافد من روافد التنمية الاقتصادية بوجه عام، إذ الأرياف رديفة المدن بل قد تكون متاخمة لها حيناً وبعيدة عنها حيناً آخر وفي كلا الحالتين يجب عدم إغفالها وإعطائها حقها من الاهتمام ومن استثمارات الخطط اهتماما يتوازي مع ما تحققه من قيمة مضافة بمقاييس الدخل القومي الكمية ووصولاً إلى حل الكثير من مشاكل الأرياف وعلى رأسها البطالة، والهجرة وتريف المدن.

يعضد ما سبق ويدعمه إيجاد السند الشرعي لقضايا الشمول والتوازن إذ هو من الأمور البديهية، فقد اهتم الإسلام بداية يسائر القطاعات زراعية كانت أم صناعية وخدمية، فقد رغب الرسول صلى الله عليه وسلم في الزراعة بقوله: ((ما من مسلم يغرس غرساً، أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة))^(١٨)، وفي فضل الصناعة نجد التوجيه إلى كافة الصناعات المختلفة بنص القرآن الذي يزرع بكثير من الآيات التي تشير إلى أهمية الصناعات المختلفة، منها قوله تعالى

تعالى في مجال الصناعات المعدنية والتوجيه لها: ((وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس...الحديد ٢٥)) وقوله تعالى: ((ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود...فاطر ٢٧)) وفي صناعة الأسلحة يقول تعالى: ((وجعل لكم سراييل تقيكم الحر وسراييل تقيكم بأسكم...النحل ٨١)) وقوله تعالى: ((وعلمناه صناعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم...الانبيا ٨٠)) وفي مجال صناعة السفن يقول تعالى: ((واصنع الفلك بأعيننا ووحينا...هود ٣٧)) وفي مجال الصناعات الجلدية يقول سبحانه: ((وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ضعنكم ويوم إقامتكم...النحل ٨٠)) وفي مجال الصناعات الزراعية يقول تعالى: ((ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا...النحل ٦٧)) إلى غير ذلك من النصوص.

حاصل الأمر أن النصوص السابقة بالغة الدلالة على أهمية الشمول في قطاع الصناعة، وفي كل فرع من فروعها شأن بقية القطاعات الأخرى، وفي سائر أرياف الدولة ومناطقها، بل أن بعض الفقهاء - رحمهم الله - عُدّ تعلم الصناعة فرضا على الكفاية، إذ لم يَقم به البعض وقع الإثم على المجموع^(١٩).

وللتجارة في نظر الإسلام أهمية توازي بقية القطاعات الاقتصادية لقوله تعالى: ((وأحل الله البيع وحرم الربا...البقرى ٢٧٥)) وقوله تعالى: ((وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله...المزمل ٢٠)) ومن الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم: ((عليكم بالتجارة فإن فيها تسعة أعشار الرزق))^(٢٠).

وفيما يتعلق بتوازن التنمية فإن الإسلام يشجع على ذلك دونما وجود نص يقطع بتفضيل قطاع على آخر نظرا لقوى الجذب والعلاقات والتشابكات المختلفة

بينها، فكما يرى الإمام القسطلاني في شرحه للبخاري^(٢١)، [أن المسألة تختلف باختلاف الأحوال، ووجود الحاجة فإن احتيج إلى الحاصلات الزراعية والغذائية فضلت الزراعة، وإن احتيج إلى المتجر لانقطاع الطريق تكون التجارة أفضل، وحيث احتيج إلى الصنائع فضلت] فلا بد من الاهتمام بكافة القطاعات مع تفضيل القطاع الذي تقل معروضاته، عن ذلك الذي تتوفر منتجاته (معروضاته)^(٢٢).

ولا تتوقف الاهتمام على ما قدمنا، فرغبة في تحقيق التوازن والاهتمام بالأرياف وتحقيق التماسق بينها وبعدها عن الاختلاف الكبير بين معدلات نموها، وظهور المشاكل والفوق والاختناقات الاقتصادية والاجتماعية، يستدعي الأمر تنمية كافة الأرياف، واستخدام الموارد الإنتاجية، والكفاءات على المستوى المحلي لتحقيق معدل أعلى تخف معه حدة التباين وتذوب معه كثرة الفوارق^(٢٣).

إن التنمية الريفية فرع أساسي من فروع التنمية الاقتصادية الشاملة، حث عليها الشرع والعقل، يتضح ذلك من تلك النصوص التي استعرضناها من الكتاب العزيز، والسنة المطهرة، وآثار الصحابة، ونابع من توخي العدل والمساواة، وهما من أهم المبادئ الأساسية للنظام السياسي الإسلامي، وتجاهد خطط التنمية وسياساتها المختلفة في سبيل الوصول إلى قدر معقول من التوازن، والإبقاء على معالم التباين بين الأرياف في حدودها الدنيا.

وحقيقة فالاهتمام بالتنمية الريفية، وعدالة توزيع أعباء وجهود، ومكاسب التنمية تتضح من التزام الدولة نيابة عن المجتمع، ومسئوليتها الكاملة عن كل مواطن في الدولة، أيا كان مركزه، أو ديانتته، أو عمله، يشهد على ذلك الاهتمام بأمور المسلمين عموماً في الأرياف والمدن كثير من النصوص:-

إذ يقول تعالى في العدل: ((إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل... النساء ٥٨)) وبالرغم من اتساع مفهوم العدل وشموله، إلا أنه هنا يعني حسب اتجاهات بعض المفسرين - رحمهم الله - ما نصه: (إن الله يأمركم يا معشر ولاة أمور المسلمين، أن تؤدوا ما ائتمنكم عليه رعيتكم من فيئهم، وحقوقهم، وأمواهم وصدقاتهم إليهم، على ما أمركم الله بأداء كل شيء من ذلك إلى من هو له، بعد أن تصير في أيديكم؛ لا تظلموا أهلها ولا تستأثروا بشيء منها، ولا تضعوا شيئاً منها في غير موضعه، ولا تأخذوها إلا من أذن الله لكم بأخذها منه قبل أن تصير في أيديكم، ويأمركم إذ حكمتكم بين رعيتكم أن تحكموا بينهم بالعدل والإنصاف، وذلك حكم الله أنزله في كتابه، وبينه على لسان رسوله، لا تعدوا ذلك فتجورا عليهم)^(٢٤).

ويقول تعالى في المساواة: ((فما الذين فضلوا برادي رزقهم على ما ملكت إيمانهم فهم فيه سواء... النحل ٧١)) والمقصود أن الرزق هو الله تعالى لجميع الخلق^(٢٥)، وعليه ينبغي تسوية خلقه في أعباء وجهود التنمية وثمارها ومكتسباتها ريفيين ومدنين سواء كانوا في الأطراف أو في المراكز وحولها.

ويقول سبحانه في التعاون: ((وتعاونوا على البر والتقوى... المائدة ٢)) وفي الأخوة قوله تعالى: ((إنما المؤمنون إخوة... الحجرات ١٠)) وقوله تعالى: ((إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون... التوبة ٧١)) وقوله تعالى: ((والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض... المؤمنون)) ويقول صلى الله عليه وسلم: ((المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يظلمه))^(٢٦)، مما يجتم أن يكون المسلمين متعاونين كاليد الواحدة، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: ((لهم ما لنا وعليهم ما علينا))^(٢٧)،

أي فيما يتعلق بالحقوق الدنيوية وأمر التنمية مندوب إليه في الشرع، وعلى مستوى الدولة، ومع الأرياف والمناطق داخلها.

أن التنمية الريفية والاهتمام بها من الأهمية بمكان عند التعرض لقضية المسؤولية ودعم الإسلام لها وتطبيقها وفي ذلك يقول عليه أفضل الصلاة والسلام: ((كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته))^(٢٨)، وينطلق عمر رضي الله عنه من ذلك فيحدد مجموعة من القضايا التي تصلح أن يسترشد بها المخططون، ورأسي السياسات الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية في كل عصر ومصر فيقول: (إن الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم، ونستر عورتهم، ونوفر لهم حرفتهم، فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها)، فهذه منطلقات كبرى في سبيل تحقيق عمارة المجتمع الفاضل تبالغ في الاهتمام به لتحقيق أولوياته وتفعيل نشاطاتها وجني ثمراته.

إن الاهتمام بالتنمية الريفية يساهم في تحقيق هدف أساسي من الأهداف الكبرى للاقتصاد الإسلامي وهو تحقيق العزة والكرامة والقوة والمنعة للمسلمين، ولذا تم الاهتمام بمعطيات تحقيق ذلك في صدر الدولة الإسلامية، وما تلي ذلك من عصور في صورة احتفار للأنهار، وإقامة للحواجز والسدود، فقد حفر عمر رضي الله عنه نهر معقل جنوب العراق، وأنهارا بناحية البصرة، ولتحقيق التوازن أيضا حفر الخلجان، وبنى القناطر، وأقام الجسور في معظم الأمصار^(٢٩)، وكذلك فعل عثمان رضي الله عنه، فقد حفر نهر الأبله، وخليج نائلة في ضواحي المدينة^(٣٠).

وتتابع الاهتمام بالتنمية عموما ففي عهد بني أمية تم إنشاء السدود وحفر الترعة والقنوات والأنهار، وقد شيد معاوية عددا من السدود منها سد معاوية، وسدودا في

العقيق بضاحية المدينة، وسدا في الطائف يعرف باسم سد العياد^(٣١)، وعني الوليد بشق الطرق الزراعية وتسهيل سبل المواصلات بين المدن والأسواق لتسهيل حركة الأفراد والدواب، والمنتجات الزراعية، وأقام القناطر، وأصلح الجسور على مستوى الأرياف^(٣٢).

وقام خلفاء بني العباس بشق الترع والقنوات، وحفروا الأنهار، وأقاموا السدود، و جلبوا البذور والتقاوي والغروس والأشجار والخضروات لسائر البلدان لمراعاة توازن التنمية وشمولها لكافة الأرياف^(٣٣).

إن هذه الأهمية التي تحظى بها التنمية الاقتصادية الشاملة، وتنمية كافة أرياف ومناطق الدولة خاصة في الإسلام نابعة من تفوق المفهوم الإسلامي للتنمية والإعمار على منهج التنمية في الاقتصاد الوضعي، لأن التنمية الاقتصادية في الإسلام فريضة وضرورة إسلامية لا تتوجه إلى علاج المشكلة الاقتصادية، كما هو حال النظم الوضعية، بل أساسها وحدانية الله وحاكميته، تعتمد على القوة الإيمانية، والترغيب الشرعي، وفي ذلك يقول سبحانه: ((هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها... هوود (٦١)) وقوله تعالى: ((هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور... الملك ١٥)) وقوله صلى الله عليه وسلم: ((طلب الحلال فريضة على كل مسلم))^(٣٤)، وغير ذلك من النصوص، وتقوم على تكامل الأدوار بين الدولة والأفراد، وتطبق مفهوم ومحتوى التوازن والشمول أفضل تطبيق، وتحرص على البيئة ومقوماتها ومعطياتها أشد حرص لقوله تعالى: ((ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها... الاعراف ٨٥)) وهي في نهاية المطاف تقوم على توخي العدل والإتقان والإحسان والتعاون وهي مبادئ إسلامية مشهورة تدعمها الكثير من الأدلة والشواهد.

الفرع الرابع

(أهداف التنمية الريفية)

هناك مجموعة من الأهداف المتكاملة فنيا مع بعضها البعض تتوجه نحو تحقيق التنمية الريفية والعناية بسكان الريف، بعضها عامة كلية تنبع من الخطة الأصلية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية، وبعضها خاصة ترمي إلى تحقيق تلك الأهداف العامة في متطلباتها الأساسية، ويتفرع عنها بعض الأهداف المتعلقة بالأرياف المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية، والعادات والتقاليد والأعراف النابعة من الريف والمتجهة له، إذ وكما هو معروف عن سكان الريف أن لديهم عادات وتقاليد تجعل من أمر مشاركتهم ودعمهم وتوجيههم إلى تنمية أريافهم رافدا من الروافد الأساسية للتنمية الريفية أيا كانت، ومنها العمل والجد والإخلاص وروح المبادرة والحماس وصدق الولاء والانتماء لأريافهم وما شابهها، مع إضفاء الأسس العلمية المختلفة المتوجهة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عموما والريفية كجزء منها أمرا ممكن الحدوث؛ كالشمول والتوازن والتكاملية والتعاون وحماية البيئة الريفية وغيرها، وعليه يمكن وضع الإطار العام لأهداف التنمية الريفية وفق التصور التالي^(٣٥):

أولاً: الأهداف الكلية العامة:

نقصد بالأهداف الكلية العامة للتنمية الريفية، تلك الأهداف التي لا تتمكن برامج وخطط التنمية الاقتصادية تحقيقها في خطة قصيرة أو متوسطة، ولذلك تظل على قائمة الأهداف الكلية، ويتم تحقيقها جزئيا من خلال تلك الخطط المتوسطة، وبعضها تمكث على قائمة الأهداف لتعلقها بالجانب العقائدي القيمي وذلك الإطار

من العادات والتقاليد المعينة على تحقيق التنمية الاقتصادية في الأرياف لا المثبطة لها^(٣٦).

وتأسيسا على ما سبق فإن للتنمية الريفية مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها بالرغم من كونها تستهدف بصفة أساسية سكان الأرياف، بغرض إحداث التوازن بين الريف والحضر، وأهمية وصول التنمية لها، وتقديم الخدمات اللازمة، إلا أن تكاملية عملية التنمية الاقتصادية برمتها يجعل هناك تنوع في تلك الأهداف^(٣٧):

ثانيا: مجموعة الأهداف الاقتصادية:

المراعية لعمليات الشمول والتوازن والتكامل الفنية، إذ لا تخلو خطة اقتصادية من تلك الأهداف وهي:

- (١) المحافظة على تطبيق الشريعة الإسلامية ومراعاة العادات والتقاليد المتوافقة معها.
- (٢) تحسين مستويات المعيشة، إذ من المعروف أن مستويات المعيشة في الأرياف، بالرغم من عدم وجود إحصائيات خاصة بها فمعظم الإحصائيات المتعلقة بمتوسط دخل الفرد تتجه إلى الدول عموما دونما تفصيل، أو وقوف على طبيعة مستويات المعيشة في الأرياف بما يجعل من ذلك أمرا حتميا، يتم من خلاله توجيه المزيد من الاهتمام إلى مثل هذا الهدف المركزي المقاس.
- (٣) توفير فرص العمل لسكان الريف والحد من هجرتهم.
- (٤) التوسع الكمي والنوعي في الخدمات الاجتماعية التعليمية والصحية.
- (٥) المساهمة في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المخطط.
- (٦) تنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتدريبها وتعليمها وزيادة مشاركتها في التنمية الريفية.

- (٧) توفير المزيد من الاهتمام لتحقيق توازن التنمية المكانية.
- (٨) تنويع القاعدة الإنتاجية مع التركيز على فروع القطاعات الواعدة في عملية التنمية، كالصناعات التحويلية، والتركيز على السياحة، والتعدين، والاهتمام بالزراعة وما شابهها، أو بعض فروع قطاع الخدمات، كالأسهم والاستثمارات.
- (٩) إعطاء المزيد من الاهتمام للقطاع الخاص للقيام بدوره المأمول في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والريفية.
- (١٠) تحسين الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية في جميع المجالات.
- (١١) الاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية وحسن استخدامها.
- وإذا كانت التنمية في الاقتصاد الإسلامي لها ذات الأهداف مع اختلاف في طبيعة التحقيق وخصوصية التنمية الاقتصادية، وسمو متطلباتها إلا أنها تركز أيضا بالإضافة إلى ما سبق على بعض الأهداف أهمها:
- (١) تحقيق العزة والكرامة والمستوى المعاشي اللائق لكافة المواطنين ومن فيهم سكان الأرياف.
- (٢) إرساء التعاليم الإسلامية في المجالات الاقتصادية عامة والتنمية بصفة خاصة، والتركيز على الأبعاد المختلفة للتنمية العقائدية والخلقية والاجتماعية... الخ.
- (٣) مراعاة الشمول بكافة أبعاده الفكرية والقطاعية والأقليمية (المكانية) والعدالية المتعلقة بعدالة توزيع الدخل والثروة، وإيجاد الآليات الكفيلة بتحقيق ذلك، من خلال الزكاة وغيرها من الوجائب المالية الأخرى، من صدقات وأوقاف ونذور وكفارات ومال من لا وارث له.
- (٤) تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات الأساسية.

(٥) توفير فرص العمل والحد من البطالة بكافة صورها وأشكالها، سواء ما تعلق منها بعدم توفر العمل في الوطن، أو ترك العمل احتقارا له، أو بسبب الأخذ من الزكاة، أو لقلة الخبرة والتجربة.

(٦) الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الريفية.

(٧) تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن التنمية الريفية لها أهداف لصيقة تخصها، وتحاول جاهدة في سبيل الوصول إليها يمكن تصورها كما يلي:

(١) الحد من سيطرة العادات والتقاليد المعرقة لعملية التنمية الاقتصادية، خاصة ما تعلق منها بالعائلة الممتدة المعينة على السلبية والتواكل والقدرية والاستهلاك التفاخري، وغيرها من الأنماط والعادات ورد ذلك إلى ميزان الشريعة الإسلامية السمحة.

(٢) تنوع الأنشطة الاقتصادية والزراعية لصغار المنتجين الريفيين، ومساعدتهم على الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية الريفية.

(٣) وضع الأرياف داخل محيط الدولة الواحدة في صورة توازنية مع برامج وخطط وأهداف التنمية الاقتصادية.

(٤) موائمة الأرياف ذات الطبيعة الزراعية بما يساهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية الريفية، والاستفادة من عنصر العمل المتاح، ورفع إنتاجيته من خلال التعليم والتدريب.

(٥) تذليل الصعوبات التي تواجه صغار المزارعين وصائدي الأسماك في المناطق الريفية، والتي من أهمها انخفاض دخلهم، وارتفاع تكلفة الإنتاج وتدني الكفاءة

الإنتاجية الزراعية، ومنافسة كبار المستثمرين، وشح المعلومات السوقية، والبنى الأساسية للتسويق الزراعي، وغيرها من الأمور التي تهم الجانب الزراعي الريفي وصغار المزارعين.

(٦) موائمة الأرياف ذات الطبيعة الصناعية إن وجدت بتوطين بعض الصناعات في الريف للحد من مشاكله.

(٧) التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية الزراعية، وتقديم الدعم الفني والمادي لصغار المزارعين في الريف بما يسهم في رفع الكفاءة الإنتاجية وتنويع الأنشطة الزراعية ورفع دخول سكان الريف.

(٨) تحسين الخدمات الأساسية (صحة، تعليم، غذاء).

(٩) إدخال الفنون الإنتاجية الملائمة والحديثة.

(١٠) رفع مستوى الوعي البيئي والاجتماعي، والمشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بهم والمؤثرة على حياتهم.

(١١) إذكاء روح المشاركة لإيجاد الوسائل المعينة على مساهمة سكان الريف في تنمية أريافهم، من خلال وضع الخطط الملائمة، وتوفير البيانات والمعلومات والإحصائيات المعينة على تحقيق ذلك.

(١٢) الحد من هجرة الريف إلى المدينة^(٣٨).

على أن ذلك التحليل السابق الإشارة إليه فيما يتعلق بالأهداف الخاصة بالتنمية الريفية لا يمنع التعرض لتقسيمات الآجال عند النظر إلى طبيعة بعض الأهداف، ويمكن توصيفها وفق التصور التالي:

أولاً: أهداف طويلة الأجل يمكن وضعها كالتالي:

- (١) إدخال تعديلات جذرية على المؤسسات الاقتصادية والتعاونيات الحرفية، وعلى وسائل الإنتاج والخدمات الإنتاجية والاجتماعية في الأرياف.
- (٢) تنوع الأنشطة الإنتاجية غير الزراعية لرفع مستوى معيشة الريفيين وتوفير فرص العمل لهم.
- (٣) توفير التعليم والتدريب الملائمين للاهتمام بالقوة البشرية ورفع إنتاجيتها.
- (٤) إعطاء الأبعاد التوازنية والشمولية لربوع وأجزاء المناطق الريفية ما تستحق من اهتمام وعناية.

ثانياً: أهداف متوسطة المدى تتلخص في الآتي:

- (١) تحقيق المستوى المعاشي للسكان الريفيين، وزيادة إنتاج المواد الغذائية، وإمكانية تسويق الفائض من الإنتاج.
- (٢) زيادة الإنتاج الزراعي من خلال تطوير أساليب، وآليات النشاط الزراعي وغيره من مضامين الإنتاج الأخرى طالما كان الريف مستعداً لها.

الفرع الخامس

(متطلبات التنمية الريفية ووسائل تحقيقها)

أولاً: متطلبات التنمية الريفية^(٣٩):

تعزيزاً لمفاهيم وأهداف التنمية الريفية التي سقنا طرفاً منها يستلزم الأمر لتحقيق تلك الأهداف وجود ما يلي:

- (١) التركيز على برامج تنمية محددة الأهداف تستهدف سكان الريف وتحافظ على البيئة، وتساهم في تحسين المستويات الاقتصادية والاجتماعية.
- (٢) إيجاد الإطار الإداري الذي ينفج اللامركزية، ويعطي الأفراد الريفيين زمام المبادرة في المشاركة وسن التشريعات المعنية على تحقيق هذا التوجه.
- (٣) إيجاد الإطار الفني والأكاديمي الملائم والمعزز لتحقيق التنمية الريفية.
- (٤) الاهتمام الملائم بقوة العمل الريفية وإيجاد التسهيلات الملائمة والتنظيم الإداري غير الرسمي الذي يساهم في توزيع وترتيب الأعمال، وتطوير أدوات العمل واختصار مراحلها مع إحكام الرقابة على منهجية الأعمال في تحقيق الكفاءة الإنتاجية الملائمة في الأداء، والاقتصاد في الوقت والتكاليف.
- (٥) الاهتمام بالقيادة كوظيفة من وظائف الإدارة، وجعلها محلية تساهم في ترسيخ مفاهيم التنمية الريفية وبرامجها بحكم ما لديها من خبرة وتجربة.
- (٦) وضع المشاركة الفاعلة والشاملة والدائمة للسكان والفعاليات الأخرى حكومية وغير حكومية موضع التنفيذ، وإعطاء الأفراد حرية الحركة والأمان كونها روافد حقيقية في تحقيق العزة والكرامة كهدف مركزي للاقتصاد الإسلامي.
- (٧) إيجاد التكامل الفني المناسب بين الأهداف التي تتجه إلى تحقيقها التنمية الاقتصادية عموماً والريفية خصوصاً، وتنفيذ العديد من البرامج التنموية على كافة المحاور الإنتاجية.

ثانياً: وسائل تحقيق التنمية الريفية^(٤٠):

هناك مجموعة من الوسائل المعنية على انجاز عملية التنمية الريفية المستدامة لا تخرج في الإطار التحليلي عما يلي:

- (١) توفير المرونة المناسبة للبنى التقنية والخطط المختلفة لخلق مزايا تتعلق بالطابع الإنساني، وتجسيد ذلك في العلاقات بين الإدارات والمؤسسات العاملة في مجال التنمية الريفية.
- (٢) بحث المشاكل المختلفة للسكان الريفيين، ووضع الإطار العام للأوليات والنهوض بدور مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المهنية لتحقيق أهداف التنمية الريفية.
- (٣) دعم المؤسسات الزراعية الريفية، ورفع كفاءتها لإنتاجيتها وتنويع النشاطات الزراعية لصغار المزارعين وتوفير الدعم الإدارية لهم.
- (٤) تقديم الدعم الفني والنقدي وكافة أنواع الحوافز لصغار المزارعين في المناطق الريفية لرفع كفاءتهم الإنتاجية، وتنويع أنشطتهم الزراعية، وتحسين مستوياتهم المعيشية من خلال رفع دخولهم.
- (٥) إعداد وتنفيذ خطط متكاملة لتأسيس الجمعيات الزراعية التعاونية، وتوفير التمويل اللازم لها مع أهمية الإعداد الجيد للقوة البشرية.
- (٦) تحقيق التعاون اللازم بين الجمعيات التعاونية الزراعية والجهات الحكومية لحل مشكلات صغار المزارعين، وصائدي الأسماك، وأصحاب الحرف المهنية البسيطة.
- (٧) دعم جهود التنمية الريفية، والمحافظة على الموارد الطبيعية خصوصا والاقتصادية عموما مع تنفيذ برامج وخطط التنمية الريفية وبناء الطاقات والقدرات الريفية لإرساء مفهوم التنمية الريفية المستدامة.
- (٨) العمل على بناء وتطوير القدرات في وحدات التنمية الريفية.

الفرع السادس

(دور المواطن في تحقيق التنمية الريفية)^(٤١)

إن نجاح أو فشل عمليات وبرامج التنمية في الريف العربي والإسلامي، يعتمد بدرجة أساسية على مدى استخدام أسلوب ملائم في إدارة عملية التنمية، من خلال مدخل مشاركة الأهالي للإدارة الحكومية مشاركة فعالة حقيقية، وإعطاء المزيد من الاهتمام للبحوث الأكاديمية للوصول إلى نظريات علمية تفيد واضعي السياسات التنموية والخطط العلمية، مع ضرورة توافر بقية الظروف الموضوعية والإمكانات الأساسية اللازمة للتنمية.

و يقصد بالمشاركة الشعبية في برامج وخطط التنمية الريفية، كافة الجهود التي تبذل من قبل المواطنين للتأثير في الإدارة ومعاونتها في اتخاذ القرارات والسياسات التي تحقق الأهداف السابق الإشارة إليها.

وبالرغم من حداثة مفهوم المشاركة الشعبية في إدارة عمليات التنمية الاقتصادية؛ إذ تعود إلى النظرية التقليدية (الكلاسيكية) وإلى ستينات القرن المنصرم، إلا أن هذا المفهوم من المفاهيم الإسلامية التي درجت عليها عمليات الأعمار والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، يبدو ذلك من خلال اهتمام الرسول صلى الله عليه وسلم، وخلفاؤه الراشدين رضي الله عنهم بالمجالات الاقتصادية وشؤون مجتمعاتهم المختلفة، من خلال الجهود العسكري الحربي للرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم القائم على التشاور في كافة الأمور، فضلا عن إعطاء موضوع التنمية عموما ما يستحق من اهتمام.

ومما تجدر الإشارة إليه أن حجم المشاركة الحالي وفي كافة الأرياف الإسلامية أقل من المستوى المأمول لعدة أمور^(٤٢):

(١) حداثة الأخذ بمفهوم التنمية الريفية، ومن ثم المشاركة الشعبية من الناحية التطبيقية.

(٢) غموض الأطر القانونية الخاصة بقضايا المشاركة، وعدم إصدار المذكرات التوضيحية، والقرارات التنفيذية المتعلقة بها وبما يتوافق مع المستويات الثقافية للريفيين.

(٣) ضعف إيمان الإدارة العليا والوسطى بأهمية المشاركة الشعبية على أساس أن المواطنين أقل كفاية وتخصصاً، مع جهلهم بالمسائل العلمية والفنية والقانونية بما يعني أن مشاركتهم تلحق الضرر بالمصلحة العامة.

(٤) تفشي بعض النظم البيروقراطية وغيرها من العوامل التي نُجمت عن فترات الاستعمار والتبعية وغيرها في كثير من الدول الإسلامية.

(٥) انهماك السكان الريفيين بأمور حياتهم الخاصة نظراً لانخفاض مستوى المعيشة ونقص الخدمات الأساسية وغيرها.

غير أنني أرى أن تقسيم عمليات التنمية إلى جزأين جزء يشرك فيه بعض المواطنين وجزء آخر لا يشارك أمر غير مجدي، فالمشاركة حق لكل المواطنين وعلى حد سواء، وليست مجرد شعار يرفعه الساسة لكسب الرضا الشعبي بل هو أسلوب إداري يفرض نفسه ويجب إعماله وتفعيله.

إن المشاركة في إدارة عمليات التنمية في الريف ترمي إلى تحقيق عدة أمور منها:

- (١) ترشيد سياسات وقرارات إدارات التنمية.
- (٢) تكامل الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية عن طريق الاعتماد الذاتي.
- (٣) إحداث التغيرات السلوكية وغيرها الضرورية لنجاح التنمية.
- (٤) الوصول إلى حل مشكلات الريف من خلال زيادة المشاركة.
- (٥) إدراك المواطنين بالإمكانيات المتاحة للتنمية.
- (٦) تؤدي المشاركة إلى حفظ المال العام وتدعيم الرقابة الشعبية على المشروعات العامة مثل: (وضع الخطط - إصدار القرارات - المتابعة - التقييم - تحديد الميزانيات - مراجعة الحسابات - الاشتراك في البيع والتوزيع - الاشتراك في التمويل).

وللموائمة أكثر ولأهمية إرساء المشاركة الريفية في عمليات برامج التنمية

الاقتصادية يمكن تحقيق ذلك من جانب الإدارة على النحو التالي:

- (١) أسلوب تنظيم وإدارة التنمية الريفية؛ ويعني ذلك أن يكون التنظيم كوظيفة من الوظائف الأساسية للإدارة تنظيماً غير رسمياً ديمقراطياً بعيداً عن البيروقراطيات، من خلال إخضاع الإدارة العامة للمواطنين، وتمثيلهم في السلطة التي تملك حق إقرار خطط التنمية الريفية لكون هذا التنظيم يشجع الأهالي على الاستفادة من صور المشاركة المتاحة لهم من تعاون مع الإدارة وتفاعل وخلافه.

(٢) سلوك الإدارة تجاه المواطن؛ لأن الإدارة ليست اطر رسمية وغير رسمية أو هياكل تنظيمية مختلفة، ولكنها مجموعة من العلاقات بين العاملين والمواطنين وتتأثر أنماط الإدارة تجاه المواطنين بمدى وضوح القوانين واللوائح المنظمة للمشاركة، ويتم تعزيز ذلك الدور ودعم التنمية الريفية بوسائل منها تأمين الاتصالات المباشرة وغير المباشرة من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وإنشاء صناديق الشكاوى والمقترحات واستطلاع (استشراف) آراء الهيئات والجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية.

(٣) إعمال أساليب وأساسيات الإدارة الحديثة في تحقيق المزيد من الاهتمام لبرامج التنمية وخططها، وتعزيز المشاركة واستخدام الأساليب الإدارية التخطيطية والتنظيمية الملائمة للأرياف.

وهناك عوامل أخرى تعزز دور المشاركة والعلاقة التكاملية بين الإدارة والأفراد في الأرياف نسوقها فيما يلي:

(١) العوامل الاقتصادية والاجتماعية: إذ يتأثر حجم المشاركة في إدارة عمليات التنمية الريفية بعدة عوامل مشتركة اقتصادية واجتماعية، كالجنس والعمر والواقع الاجتماعي والمستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي، ولذلك فقد أظهرت نتائج بعض الدراسات انخفاض معدل المشاركة بين الإناث في دول إسلامية عدة، وأن أعلى معدلات المشاركة تقع بين الفئة العمرية (٤٠ - ٦٠ سنة) وأن المتزوجين أكثر مشاركة من غير المتزوجين، وارتفاع معدل المشاركة مع ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي، وفي هذا تعطيل لعمليات التنمية الريفية يجب تجاوزه.

(٢) العوامل السلوكية الخاصة بتحقيق الذات بين السكان الريفيين، وهي قيمة كبيرة بالنسبة لعملية المشاركة مع اختلاف مفهوم الأفراد في ذلك؛ فالبعض يرى أنها تتمثل في محاربة التفوق أو الظهور، ويراه آخرون في تحقيق المنافع المادية أو رفع شأن المجتمع وتطويره وتلك عملية نسبية بين شخص وآخر.

(٣) العوامل الذاتية النابعة من داخل المجتمعات الريفية وأفرادها والحريصة على التعلم والثقافة والتدريب واستخدام ذلك في سبيل توجيه مجتمعاتهم إلى أساليب التنمية المختلفة، ونبذ ذلك الإطار من العادات والتقاليد والعوامل المعرقة لعملية التنمية الاقتصادية، والمساهمة بروح المسؤولية في تحقيق كل ما ينعكس على أريافهم بالخير والمصلحة وتحقيق مزيد من المعطيات التنموية.

(٤) توحيد جهود سكان الريف الرامية إلى تحقيق التنمية والمشاركة من خلال تشكيل لجان التنمية الريفية على مستوى الأرياف ومراعاة الحيز المكاني، ووضع الأطر الاقتصادية والإدارية، وتوجيه النظر إلى المتخصصين والمتعلمين من سكان الريف للمساعدة في إيجاد الطرق والوسائل والحلول الملائمة للمشكلات المختلفة.

(٥) إيجاد التنسيق الملائم بين الإطار الرسمي، وجهود الريفيين في تحقيق تنمية أريافهم والمشاركة في إعداد ومناقشة الأهداف بعد إصدارها، ومن ثم المشاركة الحقيقية الفعلية في تنفيذها، وعندئذ أن هذا من أهم الأطر والمسؤوليات الواقعة على الريفيين بعامة^(٤٣).

الفرع السابع

(نماذج من التنمية الريفية في بعض الدول العربية)

سيتم التعرض في هذه الجزئية إلى عنصرين أساسيين يتعلق أحدهما بمحاولة دراسة التطور التاريخي للتنمية الريفية في المنطقة العربية، ويستهدف الثاني إعطاء تحليل مختصر حول جهود التنمية الريفية في بعض الدول العربية وتقويمها ما أمكن.

أولاً: التطور التاريخي للتنمية الريفية:

تطور مفهوم التنمية الريفية في الدول العربية تاريخياً عبر مراحل عدة تأثرت إلى حد كبير بتطور مفهوم التنمية الاقتصادية عموماً، فقد بدأ بمفهوم تنمية المجتمع، ثم مفهوم التنمية الريفية المتكاملة، وحديثاً تأثرت خطط وبرامج التنمية الريفية في تلك الدول بمفهوم التنمية المستدامة، الذي شكل محور اهتمام المؤتمرات والقمم التنموية التي أشرفت على قيامها منظمة الأمم المتحدة، وعليه فإن برامج التنمية الريفية في المنطقة العربية مثلاً، والذي عقد في التسعينات تأثرت بجدول أعمال القرن (٢١) وخطط التنمية المستدامة التي توافق عليها زعماء العالم في مؤتمر "قمة الأرض" الذي انعقد بـ (ريو دي جانيرو) بالبرازيل في عام (١٩٩٢م)، ولقد تم تمثيل أغلب الدول العربية في ذلك المؤتمر.

وجدير بالذكر أن جدول أعمال القرن (٢١) كان بمثابة نقطة تحول في مفهوم التنمية الاقتصادية عموماً، حيث أضاف لها البعد البيئي، وضرورة الاهتمام بحماية الموارد الطبيعية واستدامة استخدامها والتوسع في التجارة، ومحاربة الفقر، وتغيير أنماط الاستهلاك، وحماية صحة الإنسان، والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، وحماية الغابات من القطع الجائر ومكافحة التصحر، وتحقيق التنمية الزراعية والريفية

المستدامة، ونشر التعليم ورفع الوعي الريفي وتعزيز مجال المشاركة باعتبارها أهم مقومات التحول نحو عالم آمن ومتطور.

ولقد تم تركيز جدول أعمال القرن (٢١) في ثمانية أهداف تنموية بواسطة مؤتمر "قمة الألفية" الذي انعقد بمقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك في سبتمبر (٢٠٠٠م) من أجل تحقيق التنمية المستدامة، عن طريق تقليل حدة الفقر، وتحسين نوعية الحياة، واستدامة عطاء البيئة، وقيام شراكات تجعل من العولمة قوة دفع إيجابية للتنمية، ولقد اتفق زعماء العالم على العمل على تحقيق تقدم ملموس نحو بلوغ الأهداف التنموية بنهاية عام (٢٠١٥م).

وأكد مؤتمر قمة التنمية المستدامة الذي تم عقده (بجوهانسبرغ) بجنوب إفريقيا في عام (٢٠٠٢م) على أهمية التزام الدول بتحقيق التنمية المستدامة، وتم فيه تطوير خطة عمل تتضمن توصيات المؤتمر التي في جوهرها تدعو لتحقيق الأهداف التنموية للألفية، وتمحورت تلك الأهداف في ثمانية أهداف نتبينها فيما يلي:

- (١) القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- (٢) تعميم تحقيق التعليم الابتدائي.
- (٣) تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية.
- (٤) تخفيض معدل وفيات الأطفال.
- (٥) تحسين الصحة الإنجابية.
- (٦) مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، والملاريا وغيرها من الأمراض.
- (٧) كفاءة الاستدامة البيئية.
- (٨) إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

ولقد أضيف لأهداف الألفية الثمانية بعضاً من العناصر المكملة والأولويات التي ينبغي مراعاتها، والعوامل التي تمثل البيئة المساندة المطلوبة، ومؤشرات للتقدم المحرز بحلول عام (٢٠١٥م)، السنة التي يفترض أن يكتمل فيها تحقق الأهداف الثمانية المعلنة في حدود المؤشرات المرحلية المتفق عليها.

وإذا كانت تلك الأهداف التي تم استعراضها هي الجهود الدولية في سبيل تحقيق تنمية ريفية يكتب لها النجاح، فإن الإسلام له قصب السبق في هذا الموضوع كما هو في غيره، فقد كان الاهتمام بالتنمية الريفية وأبعادها المختلفة كما أسلفنا منذ بزوغ فجر الإسلام وتأسيس الرسول صلى الله عليه وسلم لدولة الإسلام في المدينة المنورة، وقد كانت الجهود واضحة في هذا الموضوع، بلغت أوجها في عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي بلغ من اهتمامه بالأقاليم والأرياف المختلفة، ما جسده في مقولته الشهيرة: "لو أن عناقا (جدي) عثر على شاطئ (طف) العراق لسئل عنها عمر^(٤٤)"، وتوالت الاهتمامات بعد ذلك في عهد عثمان رضي الله عنه الذي حفر الآبار و شق الترعة في ضواحي ونواحي المدينة وجلب لها الأشجار واليد العاملة^(٤٥) إلى غير ذلك في دولة بني أمية وبني العباس وغيرهم، إذ يعتبر هذا البعد محورا مركزيا هاما من محاور التنمية الاقتصادية في الإسلام والتي جسدت الاهتمام بالبعد البيئي^(٤٦) سابقا وكذا ما تعلق بمفهوم التنمية الريفية واقعا تطبيقيا لا نظريات وأفكار لا تجد لها مجالا في التطبيق على أرض الواقع، فضلا عن تعزيز روح مشاركة الأفراد في عمليات التنمية المختلفة، من خلال مبدأ المشاورة أساس عملية المشاركة في الإسلام فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم وصحبه الكرام " الخلفاء الراشدين " أكثر مشاورة لأصحابهم ومستشاريهم^(٤٧)

ثانياً: الوضع الراهن للتنمية الريفية في المنطقة العربية:

لم تتوفر دراسات قطرية تغطي دول المنطقة العربية كافة، وعليه فقد تمت دراسة الوضع الراهن للتنمية الريفية في المنطقة العربية في ضوء الدراسات المتوفرة عن نشاطات التنمية الريفية في ثلاث عشر دولة بالمنطقة، وهي المملكة العربية السعودية، والسودان، والعراق، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، والبحرين، وسلطنة عمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ففي المملكة العربية السعودية تركز البرامج والسياسات على معالجة ظاهرة الفقر معالجة جذرية ودائمة، وذلك بدعم برامج يتحول من خلالها الفقراء المحتاجين من متلقين للمساعدات الإنسانية إلى أعضاء منتجين يعتمدون على أنفسهم حيث تقدم الدولة لسكان الريف خدمات الصحة، والتعليم، والخدمات البلدية، وتعالج مشاكل الإسكان بالعمل على توفير السكن الملائم للفئات المحتاجة من المواطنين وتهدف برامج التنمية الريفية في المملكة العربية السعودية بوجه خاص تحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية عن طريق تبني أحدث التقنيات الزراعية، وتهتم الدولة ببرامج تمكين المرأة الريفية وتطوير قدراتها وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في الأنشطة التنموية، وقد قطعت الدولة من خلال خطط التنمية شوطاً بعيداً في الاهتمام بتنمية الأرياف لا يخفى على النظر الرشيد.

وفي السودان على سبيل المثال تقوم على إعطاء الأولوية لتنمية القطاع الزراعي النباتي والحيواني وبخاصة القطاع التقليدي وتحقيق الأمن الغذائي، وتسعى لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الريف، وتقليل الهجرة من الريف إلى المدن عن

طريق التوسع في برامج التنمية الريفية المتكاملة المدعومة بواسطة المنظمات الدولية، ولضمان حسن استغلال الموارد الطبيعية وتنميتها، وتحسين آليات المشاركة بين القطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات التطوعية في العمل التنموي في الريف، ودعم النشاط النسوي وتمكين المرأة من تنمية نشاطها الاقتصادي والاجتماعي.

وفي العراق يتم التركيز في المناطق الريفية على إمداد المزارعين بالمستلزمات الزراعية المدعومة الأسعار، وتقديم لصغار المزارعين بالريف قروض ميسرة لتطوير الإنتاج الزراعي وزيادة الدخل، وتسهيل الدولة عمليات التسويق وتعمل على ضمان حصول المزارعين على أسعار ملائمة لمنتجاتهم موازية للأسعار العالمية، وتقديم القروض لصغار المزارعين عن طريق المصرف الزراعي لاستثمارها في تطوير العمل الزراعي وزيادة الإنتاج والدخل.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية تدعم الدولة برامج تمويل المشاريع الصغيرة، وتحسين الأمن الاقتصادي للأسر العاملة متدنية الدخل، وتعمل على زيادة فرص التشغيل في المناطق الريفية والبلديات الثانوية من خلال تنمية التجمعات القروية ومجالس القرى المشتركة، وتطوير البنية التحتية، وتنفيذ المشاريع المولدة للدخل والأنشطة البيئية، وبناء قدرات الموارد البشرية.

وفي الجمهورية العربية السورية تهدف سياسات التنمية الريفية إلى تطوير الإنتاج الزراعي وتحسين دخول المنتجين، والحد من الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وضمان توفير حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية، وتهدف السياسة التنموية إلى ضمان الاستثمار الاقتصادي المرشد للموارد الطبيعية، والاستفادة منها بما يحقق

استدامتها والمحافظة عليها من التدهور والاستنزاف والتلوث، مع الاهتمام الخاص بالتصنيع الزراعي، وتدريب الكوادر البشرية لمواكبة عملية تطوير الإنتاج، ويساهم النظام المصرفي في تطوير الإنتاج الزراعي وتحديثه، وتبني الدولة سياسات سعرية وتسويقية لتشجيع زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته، وتعطي الدولة اهتماما خاصا لبرامج تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها، في العمل التنموي عن طريق تقديم خدمات التدريب وتوفير القروض.

وفي البحرين تهتم برامج التنمية بتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية المتاحة بالريف عامة، وتطوير الإنتاج الزراعي بإدخال الأصناف والسلالات الجيدة ذات الإنتاجية العالية، وتوفير مدخلات الإنتاج بأسعار مدعومة، وتوفير القروض الميسرة بدون فوائد لتشجيع الإنتاج، وتهتم الدولة بتوسيع دائرة المشاركة الشعبية في برامج التنمية الريفية.

وفي سلطنة عمان يعطي اهتمام خاص لتطوير الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية على أسس سليمة باستخدام أحدث التقنيات المتاحة، ونشر طرق التربية الحديثة لعسل النحل في المناطق الريفية، ورفع كفاءة الصيد الحرفي وتقديم القروض الميسرة للشباب في مجال الإنتاج السمكي، ويتم تعزيز وتنشيط دور المرأة الريفية في مختلف المجالات الزراعية.

وفي دولة فلسطين تستهدف برامج التنمية الريفية رفع الكفاءة التسويقية للحاصلات الزراعية لتعظيم الربحية للمزارعين، ولتطوير مهارات وقدرات العاطلين عن العمل والفقراء لتمكينهم من العمل لتحسين ظروفهم المعيشية، وتهتم الدولة

بتعزيز فرص مشاركة الفقراء في العملية الاقتصادية من خلال توفير الأرض ورأس المال وغيرها من عناصر الإنتاج السلعي.

وفي دولة قطر توجه برامج التنمية الريفية لدعم القطاع الزراعي بالخدمات البحثية والإرشادية وتوفير مستلزمات الإنتاج، ويعطي اهتمام خاص بتشجيع المبادرات الوطنية والمشاركة الأهلية في الأعمال التنموية، وبدعم الأنشطة الإنتاجية للمرأة.

وفي دولة الكويت تعطي الدولة اهتماما خاصا بتنمية الموارد الطبيعية وتحسين الإنتاجية الزراعية، وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية في برامج التنمية الريفية، وخلق وظائف لجميع القادرين على العمل في الدولة، وتقديم تسهيلات متنوعة مجانية للمواطنين بما في ذلك خدمات العلاج والتعليم، والقروض الميسرة للراغبين في الزواج والبناء من المواطنين.

وفي جمهورية مصر العربية تهتم برامج التنمية الريفية بنشر تقنيات الإنتاج الزراعي الحديثة لرفع مستوى الإنتاجية والربحية للمنتجين الزراعيين، وتنشيط وتفعيل دور المنظمات الأهلية غير الحكومية والتنسيق بينها وبين السلطات الحكومية في محاربة الفقر وتقديم المساعدة المباشرة للفقراء عن طريق المعونات الاجتماعية وتقديم القروض المدعومة للشباب العاطلين عن العمل لتمويل نشاطاتهم الصغيرة الهادفة لتوليد الدخل، وتوجه الدولة اهتماما خاصا لبرامج التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وتوفير الخدمات الاجتماعية بما في ذلك خدمات التعليم والخدمات الصحية المجانية.

وفي الجمهورية التونسية يتم التركيز في برامج التنمية الريفية على تأهيل المزارعين والعاملين في الزراعة فنيا واجتماعيا لتطوير قدراتهم المعرفية والمهارية للمساهمة الفاعلة في التنمية الزراعية، وعلى تشجيع البرامج الاجتماعية والتضامنية في مجالات الصحة والتعليم والسكن والغذاء لرفع مستوى معيشة الفقراء.

وفي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تعطي برامج التنمية الريفية اهتماما خاصا لهدف ضمان الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ على التوازن البيئي، وتفعيل مشاركة المجتمعات في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، وتمكين الفقراء من الحصول على القروض ودعم قدراتهم الإنتاجية.

وبالنظر إلى المنجز نحو تحقيق أهداف التنمية الريفية نجد تفاوت دول المنطقة العربية فيما بينها، وداخليا من حيث الإمكانيات المتاحة لإحداث التنمية الريفية المستدامة وتوفير مقوماتها، وبالتالي التمكن من إحراز التقدم المنشود ويعزى التراجع في معدلات محاربة الفقر في بعض دول المنطقة العربية للسياسات الكلية المتبعة وبرامج الإصلاح الهيكلي، والحصار الاقتصادي المضروب عليها، كما هو الحال في السودان على سبيل المثال.

وعليه فليس من المتوقع أن تتمكن الدول النامية بالمنطقة من إحراز تقدم كبير في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية في غياب المساعدات، والدعم المطلوب بواسطة الدول الغنية بالمنطقة والجهات المانحة الأخرى والمنظمات التنموية الدولية، ولكن كما ورد في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا - الأسكوا (٢٠٠٥م) فإن توفير المساعدات المادية لوحده لا يشكل الضمان لإحداث تقدم نحو تحقيق

الأهداف التنموية للألفية بهذه الدول ما لم تتوفر بها السياسات الاقتصادية والتنموية الراشدة.

ولا تزال المنطقة العربية في حاجة لبذل المزيد من الجهود لإقامة شراكات إستراتيجية على المستويين الإقليمي والعالمي، وتبني السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن توفر المناخ الداعم للجهود المطلوبة لإحداث التنمية المستدامة^(٤٨).

الفرع الثامن

(دور البنك الدولي ومساهماته في التنمية الريفية)

كانت مساعدات البنك الدولي ممثلاً في المؤسسة الدولية للتنمية لقطاع الزراعة، وما يتصل بها من تنمية ريفية قد بلغت (٤، ١) مليار دولار عام (٢٠١٠م) وهو ما يعادل (٧%) من المساعدات التي قدمها، وهو معدل منخفض عما قدم في سنة (٢٠٠٩م) والذي بلغ (٣، ٥) مليار دولار إلا أنه يظل أعلى من متوسط ما قدمه خلال السنوات المالية من (٢٠٠٦م) وحتى (٢٠٠٨م) حيث أنه لم يتجاوز (٣) مليارات دولار كنتيجة للتصدي لأزمة الغذاء التي أدت إلى تركيز صرف الموارد لمشروعات الغذاء عام (٢٠٠٩م)^(٤٩).

وعلاوة على استثمارات البنك الدولي ممثلاً في المؤسسة الدولية للتنمية والبالغة (١، ٤) مليار دولار، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية ملياري دولار في الصناعات الزراعية والريفية ليصبح جملة قروض مجموعة البنك الدولي (١، ٦) مليار عام (٢٠١٠م)، وتتضمن خطة العمل زيادة مساهمة البنك الدولي لقطاع الزراعة

والتنمية الريفية من (١, ٤) مليار دولار سنويا فيما بين (٢٠٠٦) إلى (٢٠٠٨م) إلى ما بين (٢, ٦) مليار دولار و(٣, ٨) مليار خلال السنوات (٢٠١٠) إلى (٢٠١٢م) ^(٥٠).

هذا وقد تركزت الأولويات الإستراتيجية للزراعة والتنمية الريفية، وبرنامج عمل البنك الدولي على ما يلي ^(٥١):

(١) الزراعة وتغير المناخ.

(٢) السياسة الزراعية والريفية.

(٣) الإنتاج الزراعي.

(٤) زيادة فعالية الأسواق الريفية.

(٥) تحسين الإدارة العامة للموارد الطبيعية.

استراتيجيات التنمية الريفية ^(٥٢):

تدعو الإستراتيجية الجديدة للتنمية الريفية لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والاتحاد الدولي للتنمية إلى زيادة وضوح جهود التنمية الريفية، وتوسيع نطاق مساعي البنك الدولي كي تصل إلى الفقراء في الريف، وتتميز الإستراتيجية الجديدة بأربعة سمات هي:

(١) التركيز على الفقراء، إذ يتجه البنك في الوقت الحالي، الى التنمية الريفية الشاملة الموجهة نحو الفقراء وإلى زيادة عائدات اليد العاملة والأراضي.

(٢) تعزيز النمو على قاعدة واسعة، يعترف البنك بعد أن أعاد التأكيد على التزامه حيال الزراعة باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الريفي، بأهمية الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية والقطاع الخاص.

(٣) معالجة المجال الريفي بأكمله، يتجه البنك في الوقت الحالي نحو أساليب عمل مشتركة بين القطاعات طويلة الأجل - وبعيدا عن أساليب العمل قصيرة الأجل الخاصة بكل قطاع على حدة - لكن مع المعالجة المباشرة لأوجه القصور التي عانت منها أساليب العمل من الأعلى إلى الأسفل وغير الشمولية.

(٤) إقامة تحالفات بين جميع أصحاب الشأن: يسعى البنك إلى توسيع مشاركة أصحاب الشأن على نطاق واسع في إعداد المشروعات والبرامج وتنفيذها.

وبموجب هذه الإستراتيجية، سيتم التنفيذ على هدى التنوع القطري والإقليمي، إذ تحدد لكل بلد الأولويات ومجموعة أدوات السياسات، وفقا للتقدم المحرز في إصلاح السياسات، وحجم وحالة الاقتصاد الريفي، والوصول إلى الأسواق والتمويل الخارجي.

وتعكس خطط العمل في كل إقليم من الأقاليم الظروف الخاصة والميزة النسبية للبنك في تقديم الدعم للمناطق الريفية، وكي تدعم البرامج تأمين سلع عامة على المستوى العالمي، يجب أن تعزز الأولويات الإستراتيجية لصالح البلدان النامية في عملية منظمة التجارة العالمية، وأن تضمن الحصول الفوري على التكنولوجيا الجديدة والملائمة، لاسيما بالنسبة إلى صغار المزارعين والمؤسسات الريفية الصغيرة.

الخاتمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

نستطيع ومن خلال التحليل والدراسة وتسليط الضوء على كثير من القضايا المتصلة بالتنمية الريفية، أن نبرز بعض النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

- (١) التنمية الريفية فرع هام من فروع التنمية الاقتصادية له صلاته المختلفة بكافة أجزاء الاقتصاد القومي.
- (٢) للاقتصاد الإسلامي قصب السبق في هذا الموضوع كما في غيره فقد اهتم به ومنذ صدر الدولة الإسلامية.
- (٣) تقوم التنمية الريفية في الإسلام على قضايا التوازن والشمول فكرياً وتطبيقاً.
- (٤) هناك دور هام للمواطن في تحقيق التنمية الريفية من خلال المشاركة الفعالة، وعلى اعتبار أن الإنسان هو هدف التنمية وصانعها.
- (٥) ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام إلى التنمية الريفية كنتيجة لفداحة المؤشرات السابقة.
- (٦) تتنوع أهداف التنمية الريفية إلى اقتصادية واجتماعية.
- (٧) تعمل التنمية الريفية على محاربة الفقر و الحد من الهجرة وتوفير كافة الخدمات الأساسية بالأرياف.
- (٨) ضرورة تكامل الأطر الإدارية والفنية المعينة على تحقيق التنمية الريفية.

(٩) اهتمت كثير من دول العالم الإسلامي بالتنمية الريفية على اعتبارها رافدا من روافد التنمية الاقتصادية ولا زال الموضوع يتطلب المزيد.

ثانيا: التوصيات:

- (١) توجيه مزيد من الاهتمام إلى الدراسات المتصلة بالتنمية الريفية.
- (٢) إيجاد التبادل الكامل للمعلومات بين الدول الإسلامية في مجال التنمية الريفية.
- (٣) إقامة المراكز البحثية المتخصصة في شؤون التنمية الريفية، ومحاولة تعميم ذلك على كافة الدول الإسلامية.
- (٤) توجيه المزيد من الاهتمام إلى التنمية الريفية من خلال الجهود العربية والإسلامية.
- (٥) ضرورة وضع إدارات مختصة ضمن الهيكل الحكومي في كافة الدول تتوجه إلى الاهتمام بقضايا التنمية الريفية.
- (٦) إعطاء الأولوية في برامج التنمية الريفية لصيانة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، ومكافحة التصحر.
- (٧) الاستفادة من فرص الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية المهمة بالتنمية الريفية، وتعزيز دور المشاركة فيها.
- (٨) زيادة مشاركة القطاع الخاص في التنمية الريفية تخطيطا وتنفيذا.
- (٩) توجيه مزيد من الاهتمام بالبنية التحتية والخدمات التنموية في المناطق الريفية.
- (١٠) الاهتمام بتدريب المرأة الريفية وتعزيز مشاركتها في برامج التنمية الريفية.

الحواشي والهوامش

- (١) هذا يوضح سبق الإسلام في هذا المجال كما في غيره، إذ أن التنمية لم تستقر فكراً وتطبيقاً لدى علماء الاقتصاد الوضعي إلا في خمسينات القرن العشرين، كما قدم مفهوم التنمية الريفية لأول مرة في تقرير عام (١٩٨٧م) للجنة (برونت لاند) للبيئة والتنمية، وتم التأكيد عليه في قمة الأرض عام (١٩٩٢م) فليلاحظ.
 - (٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١١، ص ١٤٩.
 - (٣) ابن منظور، لسان العرب، ج ٥، ص ٣٩٢.
 - (٤) إدارة التنمية الريفية [www7bbb7.com/vb.p.4].
 - (٥) محمد سعيد الغامدي، التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منه، ج ١، ص ٦٩.
 - (٦) تم استجلاء مفهوم التنمية الريفية وفق أبعاده المختلفة لا تلك المادية التي تنحصر فيها المفاهيم الوضعية.
 - (٧) انظر:
- [www-dw-world.de]
- صفحات متفرقة [www-worldbank.org/ard,2010]
- (٨) يقع على عاتق بعض الدول الإسلامية توجيه الاهتمام اللائق بموضوع رفع المستوى العلمي وتخفيض نسب الأمية فيها حتى يتوافق ذلك مع دعوة الإسلام إلى العلم والتعلم.
 - (٩) بالرغم من عدم التوافق على مفهوم للفقر أو معيار لقياسه إلا أن الدور هائل على معظم الدول الإسلامية في محاربه من خلال الاهتمام بتنمية الأرياف لرفع المستوى المعاشي للسكان الريفيين.
 - (١٠) كوزنتس، سيمون، النمو الاقتصادي الحديث، ص ٧.
 - (١١) البخاري، صحيح البخاري، ج ٢، ص ٣٤.
 - (١٢) الترمذي، الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٧٧.
 - (١٣) الترمذي، الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٨٢.
 - (١٤) انظر للتفصيل: محمد عفر، محمد الغامدي، أصول الاقتصاد الإسلامي، ص ٦٤-٧٧.
 - (١٥) (١٦) إسماعيل كتب خانة، المشاركة الأهلية في المجتمعات الريفية وبعض تطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، ص ١٧٥.

المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة، ص ١٣،
١٥، ١٨.

(١٧) سعد نصار، بعض القضايا الأساسية في تخطيط التنمية الريفية، ص ٣٠

(١٨) البخاري بحاشية السندي، ج ٢، ص ٤٥.

(١٩) أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، ج ٢، ص ١٦.

(٢٠) قال الحافظ العراقي في تخرجه لأحاديث الإحياء ج ٢، ص ٦٤: أخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث، ورجاله ثقات.

(٢١) القسطلاني، إرشاد الساري إلى صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٧١.

(٢٢) ربيع الروبي، دراسات ومجوت في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ١١٦.

(٢٣) محمد عفر، التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات، ص ٨٥.

(٢٤) أبو جعفر الطبري، تفسير الطبري، ج ٨، ص ٤٩٤. وانظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٥،
ص ٢٥٦.

(٢٥) علاء الدين البغدادي، تفسير الخازن، ج ٣، ص ٨٨.

(٢٦) مسلم، صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩٨٦.

(٢٧) ابن حجر، فتح الباري، ج ٢، ص ١١٥.

(٢٨) البخاري، صحيح البخاري، ج ٩، ص ٧٧.

(٢٩) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٣٥٣.

(٣٠) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٢٠٣.

(٣١) عبد الله محمد السيف، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في نجد والحجاز في العصر الأموي، ج ٢،
ص ٢٠٣.

(٣٢) صبحي الصالح، النظم الإسلامية، ص ٣٨٩.

(٣٣) اليعقوبي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٧٣.

(٣٤) الديلمى، مسند الفردوس، ج ٢، ص ٤٤٠.

- (٣٥) معلوم في الدراسات التخطيطية أن الأهداف تخضع للأجال التخطيطية المتعارف عليها، وتتنوع إلى إستراتيجية وكلية وأهداف يمكن تحقيقها في المدى القصير، ويطبق ذلك على أهداف التنمية الريفية.
- (٣٦) من تلك العادات ظاهرة العائلة الممتدة والأتكالية والسلبية والاستهلاك من خلال التقليد والمحاكاة.
- (٣٧) فيما يتعلق بصياغة الأهداف يمكن النظر إلى:
- * د. محمد الجوهري وآخرون، تنمية العالم الثالث (الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية)، ص ٥٠٦.
- * د. عبد الله محمد عبد الرحمن، التوطن والتنمية في المجتمعات الصحراوية، ص ٦.
- * [www.tanmia.ma/article.p.3]
- (٣٨) يعمل الحد من هجرة الريف إلى المدينة على حل مشاكل عدة على رأسها الضغط على المرافق، وفرص العمل، والتعليم، والخروج من إشكالية تريف المدن.
- (٣٩)(٤٠) قد تتساقق المتطلبات والوسائل مع استكمال تحقيق الأهداف في تصوراتها المختلفة ليتم من خلال ذلك إحداث التكاملية الفنية المطلوبة بين الأهداف والوسائل والمتطلبات.
- (٤١) هناك مقولة فلسفية إلى حد ما في التنمية الاقتصادية، هي أن الإنسان هدف التنمية وغايتها الأساسية، وهو ما يعني إن مشاركته في كافة عمليات التنمية الاقتصادية والريفية أمر حتمي.
- (٤٢) ثم الاعتماد في الحصول على معلومات المشاركة الشعبية على المراجع التالية:
- * د. محمد الجوهري، مقدمة في علم اجتماع التنمية، ص ١٨٢ وما بعدها.
- * بحث عن إدارة التنمية الريفية، مرجع سبق ذكره ص ٦.
- * صفحات مختلفة: [www.napcsyr.org]
- (٤٣) قد تكون عملية اقتناع واقتناع سكان الريف بأهمية مشاركتهم، وعلى كافة الأصعدة من أهم الأمور الدافعة إلى ضمان مشاركتهم، ومن ثم تحقيق أهداف تنمية أريافهم.
- (٤٤) ابن الجوزي، تاريخ عمر بن الخطاب، ص ١٦١.
- (٤٥) تجسد ذلك واضحا في خلافة سيدنا عثمان فقد استقدم العمالة وكذا الأشجار من بعض الولايات.
- (٤٦) د. محمد سعيد الغامدي، حماية البيئة في الإسلام، مجلة آفاق حديثة، ص ٦٢.

(٤٧) هذا واضح من أمور عدة وقد ظهر ذلك جليا من خلال امثال الرسول صلى الله عليه وسلم لقوله سبحانه {وشاورهم في الأمر} ومن خلال تطبيقات ظهرت في العسكرية الحربية للرسول صلى الله عليه وسلم في الخندق وأحد وبدر وغيرها.

(٤٨) للاستزادة انظر خطط التنمية في السعودية خاصة من الخطة الرابعة إلى الخطة الحالية.

(٤٩)(٥٠)(٥١)(٥٢) البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم، (٢٠١٠م) صفحات متفرقة.

قائمة المراجع

أولاً: العربية:

- (١) القرآن الكريم.
- (٢) كتب السنة.
- (٣) ابن الجوزي، تاريخ عمر بن الخطاب، تحقيق: أسامة الرفاعي، بدون ناشر أو رقم طبعة، ١٣٩٤هـ.
- (٤) ابن منظور، لسان العرب، مؤسسة التاريخ العربي ودار إحياء التراث: بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- (٥) الوجيز، الطبري، تفسير الطبري، تحقيق: محمود شاكر، دار التراث، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
- (٦) أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، المكتبة التجارية الكبرى: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ.
- (٧) د. إسماعيل كتب خانة، المشاركة الأهلية في المخيمات الريفية وبعض تطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية: الكويت، العدد ٦٠، السنة الخامسة عشر، ربيع الأول ١٤١٠هـ.
- (٨) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، (٢٠١٠م).
- (٩) البلاذري، فتوح البلدان، دار النهضة المصرية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٥٦م.
- (١٠) خطط التنمية الاقتصادية في السعودية من الخطة الرابعة إلى الخطة الحالية، وزارة الاقتصاد والتخطيط: الرياض.
- (١١) د. ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار الحقوق: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٤٠١هـ.
- (١٢) د. سعد نصار، بعض القضايا الأساسية في تخطيط التنمية الريفية، المعهد العربي للتخطيط: الكويت، ندوة التنمية الريفية في بعض الأقطار العربية (٢٣-٢٧ أبريل) ١٩٧٨م.
- (١٣) د. صبحي الصالح، النظم الإسلامية، دار العلم للملايين: القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ.
- (١٤) د. عبد الله السيف، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في نجد والحجاز في العصر الأموي، بدون ناشر أو رقم طبعة، ١٣٧٩هـ.
- (١٥) د. عبد الله محمد عبد الرحمن، التوطين والتنمية في المجتمعات الصحراوية، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، بدون رقم طبعة، ٢٠٠١م.

- (١٦) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، بتحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- (١٧) القسطلاني، إرشاد الساري إلى صحيح البخاري، دار الفكر: بيروت، الطبعة السابعة، ١٣٢٣هـ.
- (١٨) كوزنتس، سيمون، النمو الاقتصادي الحديث، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الآفاق الجديدة: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ.
- (١٩) د. محمد الجوهري وآخرون، تنمية العالم الثالث (الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية) دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة، بدون رقم طبعة ١٩٨٤م.
- (٢٠) د. محمد الجوهري، مقدمة في علم اجتماع التنمية، دار الكتاب للتوزيع: القاهرة، ط٢، ١٩٧٩م.
- (٢١) محمد سعيد الغامدي، التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منه، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية في جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ١٤١٢هـ.
- (٢٢) د. محمد سعيد الغامدي، حماية البيئة في الإسلام، مجلة آفاق حديثة، جامعة المنوفية، عدد (٦) ٢٠٠٣م.
- (٢٣) د. محمد عفر، التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات، دار الوفا: المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- (٢٤) د. محمد عفر، ود. محمد الغامدي، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار الفتح العربي للإعلام: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- (٢٥) يعقوبي، تاريخ يعقوبي، دار صادر: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٧٩هـ.

ثانياً: الأجنبية:

- 1) www-worldbank.org/ard,2010
- 2) www.tanmia.ma/article.p.3
- 3) www.napcsyr.org